شيرين والأرباع الحزين

بسمة النسور

لم يكن صباحاً عادياً، أصحو فيه متكدّرَ المزاج بسبب بقايا أحلام وكوابيس أنسى معظمها، ويظل أثرها عالقاً في رأسي، وأتغلب عليها تدريجياً، بمساعدة كميات من الكافيين كفيلة بإيقاظ حصان، بل كان صباح الأرباع الأسود الحزين، حين انتشر نبأ اغتيال شيرين أبو عاقلة، تلك المرأة الجميلة الشجاعة الحرّة التي وطئت الموت بالموت، وتركت أمة بأكملها في حالةٍ من الذهول والسخط والقهر. هكذا بكل بساطة، وفي بث حي ومباشر، تنال يد الخسّة والغدر من روحها النبيلة، عن سبق إرادة وتصميم على مرأى العالم ومسمعه، العالم البارع في الشجب والتنديد والاستنكار، فيما أرواح الشهداء تتناثر كعصافير ذبيحة في مواجهة صهيوني عنصري مجرم، تجرّد من الأخلاق والحس الآدمي، وصال وجال في شوارع فلسطين وحاراتها ومخيماتها، يقتص أجمل من فيها، ويعترض الجنازات بغوغائية ووحشية وانحطاط، في صبيحة ذلك الأربعاء الأسود، مات العدل، لفظ أنفاسه الأخيرة، حرّ صريعا، سقط مضرّجا بأوهامه، منكفئا على فكرته، مجاورا والتنديد والاستنكار، فيما أرواح الشهداء تتناثر كعصافير ذبيحة في مواجهة جسد شيرين المكوّم في ظل شجرة وارفة بما يكفي على أطراف مخيم جنين، وقد غادرنا، إلى غير رجعة، صوتها الدافئ الحزين، وهي تقول «كانت معكم شيرين من فلسطين المحتلة».

أي يوم مظلم مروّع هذا؟! أي شعور قاهر بالعجز المطلق، وأي غضب يكتسح الروح ويعقتلها رهينة الحزن والأسى، ونحن نتابع كاميرات العالم تبثّ تفاصيل الاغتيال الآثم الذي نهب، في لحظة خاطفة جائرة، الصحافية الفذّة التفانية في حب وطنها، المخلصة في أداء مهام وظيفتها الصعبة، الطامحة للحياة الحرّة الكريمة، المعتنقة، بكل جوارحها، قضية بلادها، الرافضة تحييد مشاعرها، حين الحديث عن جرائم المحتل الغاصب، المتطلعة إلى غدٍ أقلّ قسوة، النزيهة النظيفة المحترمة الطيبة الحنونة، كما وصفها كل من عرفها عن قرب، مؤكّدين صورتها في أذهان الجماهير العربية التي طالما ترقبت ظهورها بوجهٍ خال من المساحيق، وصوت يختزن الألم كله، وهي تبثّ لهم، من قلب الميدان، أنباء الوطن المسروق ومعاناة أبناء شعبه في مقارعة احتلال نازي بغيض غاشم، في ظل خذلان عالمي رسمي، ما زال سادراً، وقد رضي بعاره حليفاً لقوى الظلام الكريهة المتواطئة ضد شعبٍ أعزل، ذنبه الوحيد أنّه يسعى إلى الخلاص والتحرّر.

كانت شيرين الابنة البارّة لهذا الشعب المغدور على غير صعيد، ظلت صوته وصورته الحقيقية المشرقة، لذلك كان عليهم إسكاتها لأنها فضيحتهم الكبرى. أدمى رحيلها القلوب، بكتها عيون الرجال قبل النساء، قالت أم أحمد فريحات، سيدة من مخيم جنين، «بقدرش أحكي إشي، أجاني الخبر مثل الصاعقة، والله انجنيت عليها، الله يرحمها... خاضت شيرين معركة جنين من أول يوم، وكانت بين الأنقاض تبحث عن الشهداء، كانت بقربي في الاجتياح تساعدني في البحث عن أبنائي، لم نجد قنينة ماء نسقيها». هتفت أم أحمد من عمق تفجعها محدقة في عين الكاميرا «من جنين الأبية، طلعت شمعة مضوية، قولوا الله، قولوا الله، هي شيرين مش حيالله». وقالت زميلة لها «شيرين كانت عاشقة لفلسطين، لا تعرف الراحة ولا تتذمر، حتى لو أيقظوها في منتصف الليل، تنهض لتؤدي واجبها بكل حماسة وشغف، مستمتعة باستفزاز العدو وكشف جرائمه الدنيئة بحق شعب فلسطين».

غاب وجه شيرين وتوارى صوتها، وستبقى حكاية رحيلها الملحمية المفجعة الصادمة الدويّة ماثلة في القلوب. ولعلها كفيلة بايقاظ ضمائر (على فرض وجودها) عربٍ مطبّعين تنكّروا للدم الفلسطيني، ولعذابات شعب مقهور، ووضعوا أيديهم المتخاذلة في يد المحتل الملطخة بدماء الشرفاء.

الرحمة والمجد والرضى والنور تحفّ بروحك يا شيرين، أيتها «الشمعة المضوية»، وأنت تواصلين التحليق في عليائك حرّة بهية، مهما جدّ الجاحدون.

الاحتكام إلى الشارع... هل يدرك سعيّد الرسائل؟

المهدي مبروك

يحتكم الناس، في الديمقراطيات العريقة، إلى صناديق الاقتراع، حيث تعبر الانتخابات عادة عن ميول الشعب وتوجهاته العامة، خصوصا حين يجد عرضا سياسيا تتعدّد فيه البرامج، عارضة أفكارا ورؤى ومقترحات مختلفة، تستند، في ذلك، إلى رؤى وأيديولوجيات وسرديات عديدة. ومع ذلك، لم يجر استبعاد الاحتكام إلى الشارع في أثناء الأزمات الكبرى والحادّة، فنشأت، من حين إلى آخر، حركاتُ احتجاجيةٌ استطاعت إيصال صوتها من خارج تلك الصناديق، ما دفع تلك الصحوات المتتخبة إلى تعديل سياساتها وبرامجها أو الاستقالة أحيانا حين يتبيّن لها أنها، لسبب أو لآخر، لم تعد قادرةً على تنفيذ سياساتها. حدث هذا في أكثر من حالة وبلد.

لا يتحرّك الشارع إلا في أنظمة ديمقراطية أو منفتحة على مسارات ديمقراطية تعدُ، لذلك تغيب تماما أي تحرّكات احتجاجية في الأنظمة الاستبدادية. هناك، استطاعت الحركات الاجتماعية أن تعيئ قدرات هائلة وفاعلين سياسيين نقابيين من أجل إثارة قضايا نبيلة وفرض الاستجابة لجملة من المطالب، ولذلك كان مدار الصراع دوما بين السلطة والمعارضة هو الشارع والقدرة على تعبئته. وبحثا الشارع، في سياقات التحوّل الديمقراطي، مكانة استثنائية، خصوصا وأن المجتمعات تلك بدت حضائر عديدة مفتوحة على موازين قوى ليست واضحةً أو محسومة بين مختلف الفرقاء. في هذه السياقات، لا يحتكم الناس إلى صناديق الاقتراع فحسب، بل أيضا إلى الشارع.

منذ انقلاب 25 جويلية (يوليو/ تموز 2021)، وبعد مضي ما يزيد عن تسعة أشهر، ما زال الشارع يمثل رهانا تحرص كل من المعارضة والسلطة على كسبه. تسعى المعارضة إلى تعبئة الشارع واستعراض قوتها ما أمكن، لترسل إلى سعيّد، خصمها اللدود، جملة من الرسائل، أدناها أن «الشعب ليس معك» وأنه منقسم. كان الرئيس منذ الانقلاب مغرما بشيطنة الشارع الذي يشاكسه، ففي أول تحرّك للشارع المناهض للانقلاب في أواسط شهر سبتمبر/ أيلول، تحول الرئيس، من دون سابق إنذار أو مناسبة، إلى مدينة سيدي بوزيد، ليرد على الشارع الذي تحرّك متهما من نزلوا للتظاهر بالمخمورين والماجورين، وقطعت قوات الأمن الطرقات ومنعت الناس من التوافد على العاصمة، وجرى إيقاف بعض المتظاهرين، ليتّهموا بتهم سخيفة، على غرار حمل أسلحة بيضاء، والحال أنها مفاتيح أو ملاعق... إلخ.

لم تكن آنذاك أعداد النازلين إلى الشوارع كبيرة في البدايات، ولكنها كانت جريئة وبليغة، إذ أعلنت، لأول مرّة، سواء للأطراف الداخلية أو الخارجية، أن حالة الإجماع حول سعيّد التي يزعمها ليست إلا وهما، وأن الشارع حقيقة منقسم، بقطع النظر عن الغلبة، سواء كانت لهذا الطرف أو ذاك. وسرعان ما ردّ الرئيس، في الأسابيع التي تلت تحرّكات شهر أكتوبر/ تشرين الأول وسبتمبر/ أيلول بتظاهرات مؤيدة له، قدّرها الرئيس بمليون وثمانمئة ألف .. ما سبب موجة من السخرية.

غير أن الواضح أنه كلما «تقادم» الانقلاب توسع الشارع المناهض لسعيّد، حتى أصبح الشارع المساند له أقلية حقيقية، في مظاهرة 8 مايو التي دعا إليها مناصروه، وضحّوا من أجلها المال، واستعملوا أجهزة الدولة والتضليل الإعلامي الذي حظيت به، فإن المدن التونسية لم تشهد أي تحرّك له دلالة، بل لم يتجاوز من حضروا منهم في شارع الحبيب بورقيبة الألفا تعد على أصابع اليد الواحدة بشهادة وكالات أنباء عالمية أكثر موضوعية، خصوصا وأن وزير الداخلية نزل ليخطب في الجماهير في مخالفة لأعراف الأمن الجمهوري ومقتضيات عقيدته.

يتطلّع الناس إلى تداعيات تحرّكات يوم أمس التي استطاعت، مرة أخرى، أن تبيّن حالة الانقسام التي يعيشها الشارع وترجيح كفة المعارضة قياس سعيّد إلى حد كبير. ولكن ويقطع النظر عن حجم التحرّكات تلك، فإن الرسائل عادة لا تصل إلى الرئيس، إما لعدم قدرته على إدراك معانيها، أو لأن المحيطين به يترجمونها له ترجمة خاطئة.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

هامش على الانتخابات الفرنسية

أحمد ماهر

انتهت الانتخابات الرئاسية الفرنسية، كما توقع كثيرون، بفوز إيمانويل ماكرون على منافسته زعيمة اليمين المتطرّف، مارين لوبان، بفارق معقول، وهذا خبر أفضل بكثير من فوز هذه السيدة، فالعالم قد يكون أكثر استقراراً مع عدم وجود رئيسة للجمهورية الفرنسية تحمل كل تلك الأفكار المتطرفة. لكن نسب الفوز وكواليس الانتخابات تحمل ملاحظات، فهذه هي المرّة الأولى التي تصل فيها مرشّحة اليمين المتطرف إلى تلك النسبة الكبيرة من الأصوات، ما يعني وجود مشكلة كبيرة ستواجهه ماكرون في ولايته الثانية، فما حصلت عليها لوبان من أصوات يعدّها بعضهم نوعا من التصويت العقابي ضده، خصوصاً مع وجود نسبة كبيرة قاطعت تلك الانتخابات تزيد عن 28%.

يرى متابعون كثيرون للشأن الفرنسي أنّ ماكرون ارتكب أخطاء كثيرة أدّت إلى ذلك، فسياساته النيوليبرالية ساهمت في زيادة معاناة قطاعات عديدة، واتّضح هذا في تظاهرات الستر الصفراء التي كانت مصاحبة لمعظم فترة حكمه، ولا تزال تلك المجموعات في حالة تأهب وغضب، وكثيرون منها يستعدون لموجة جديدة من الاحتجاجات.

ويرى اليمين المتطرّف، ومارين لوبان من رموزه، أنّ مساندة ماكرون أوكرانيا من الأخطاء التي تتوجب المحاسبة، فدائماً يرفع هذا اليمين شعارات الشأن الداخلي وتعظيم الهوية، ولذلك ترى لوبان أنّ من الأفضل الخروج من مشروع الاتحاد الأوروبي والانتباه إلى الشأن الداخلي، بالإضافة إلى أفكارها المناوئة لحرية التنقل الأوروبية أو التوافد على فرنسا. وبالطبع، تعدّ لوبان من أشد أعداء توافد اللاجئين على فرنسا، وتحمّل ماكرون زيادة أعدادهم. وهي التي لديها علاقة وطيدة بالرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، وركزت في حملتها الانتخابية على انتقاد مساندة ماكرون أوكرانيا، ويذكّر حالها هذا بالعلاقات الوطيدة التي كانت بين بوتين والرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب. ويبدو أنّ لدى اليمين حنين بعضه لبعض مهما كان مختلفاً أو متقابلاً، فهم يتحدثون اللغة نفسها. وترى لوبان أيضاً أن أزمة المناخ ليست أولوية، وأن هناك مبالغة في الأحاديث والأبحاث عن الاحتباس الحراري. ولها مواقف مناوئة للطاقة النظيفة والمتجدّدة أقلقت دوائر أوروبية عديدة.

وترجّح تحليلات تحالف مارين لوبان مع اليميني الأكثر تطرّفاً إريك زمور، ليكونا كتلة نيابية معرقلة داخل الجمعية الوطنية (البرلمان)، ولكن بعض مسؤولي الحملة الانتخابية قالوا إنّ الوقت مبكر للحديث عن تحالف انتخابي بينهما، ويعتقدون أن الخلاف بينها وبين زمور أكبر من أن تجري معالجته، فهو خلاف شخصي في الأساس حول زعامة التيار. وقد دعا زمور أنصاره إلى مساندة لوبان في الجولة الثانية من الانتخابات، لمواجهة رجل ادخل أكثر من مليوني لاجئ إلى فرنسا، على حد تعبيره. ولم تبد لوبان ترحيباً كبيراً بالخطوة، وإن كانت قد أشادت، في بعض المرّات، بزمور، واعتبرته ممن يؤمنون بفرنسا وسيادتها وعودتها إلى الصدارة، وإن لم تغلق تصريحاتها الباب تماما أمام فكرة التحالف معه في الانتخابات التشريعية.

فرغم الخلافات الشخصية وصراع الزعامة، هناك نقاط كثيرة مشتركة بينهما، فكلاهما معاديان للاتحاد الأوروبي وللمهاجرين، ولديهما مواقف معادية للعرب والمسلمين بشكل عام، وإن كان زمور أكثر تطرفاً وشعبوية وجموحاً في تصريحاته العدائية.

على الجانب الآخر، رغم دعمه ماكرون في الجولة الثانية، لا يرى جان لوك ميلينشون أنّه من الممكن أن يتحالف مع ماكرون في الانتخابات التشريعية، بل يرى أن هذه الانتخابات فرصة كبيرة لإحداث التوازن في مواجهة ماكرون، وإقامة فكرة الجمهورية السادسة ونظام حكم جديد لفرنسا، أوعلى أقل تقدير إمكانية فرض سياسات أكثر اشتراكية، ولكن محللين يشكّكون في إمكانية حدوث ذلك، فاليسار الفرنسي مفكّك بشكل كبير، بالإضافة إلى تدني شعبية الأحزاب السياسية التقليدية أو السياسيين التقليديين، سواء من اليمين أو اليسار، وهذا ما يعطي مساحة أكبر للخطاب الشعبوي.

وترى قيادات عمالية أن الانتخابات الفرنسية كانت، في الأساس، اختياراً بين السيئ والأسوأ، ويذكّرنا هذا بفكرة «عصر الليمون» على المرشح الأقل سوءاً التي نطبقها أحياناً في بلادنا العربية. وأعلنت نقابات واتحادات وتنظيمات شعبية الأحزاب السياسية التقليدية أو السياسيين التقليديين، سواء من اليمين أو اليسار، وهذا ما يعطي مساحة أكبر للخطاب الشعبوي.

وترى قيادات عمالية أن الانتخابات الفرنسية كانت، في الأساس، اختياراً بين السيئ والأسوأ، ويذكّرنا هذا بفكرة «عصر الليمون» على المرشح الأقل سوءاً التي نطبقها أحياناً في بلادنا العربية. وأعلنت نقابات واتحادات وتنظيمات يسارية عن إمكانية بدء موجةٍ جديدةٍ من الاحتجاجات بعد فترة وجيزة من فوز ماكرون بعد إعادة انتخاب الرئيس، لتذكيره بضرورة تحسين أحوال العمّال وظروف العمل وسط الأزمات الاقتصادية المتصاعدة، ولا تزال تظاهرات «السترات الصفراء» تحدّياً كبيراً لماكرون في فترته المقبلة.

> فوز ماكرون أفضل من فوز مرشّحة اليمين المتطرّف، اليمين الأكثر عدوانية للعرب والمسلمين، والداعم للديكتاتوريات الشرقية

لكن، هل يعني فوز ماكرون أو لوبان شيئاً كبيراً لنا في الشرق الأوسط؟ نعم، فالعالم كله متصل بعضه ببعض، وها نحن نرى تداعيات الأزمة الأوكرانية على العالم كله، وما نعايشه في مصر من آثار سلبية في الاقتصاد، وعايشنا من قبل تداعيات تغيير الإدارة الأميركية وقت تولي ترامب منصب الرئيس، كما أن فرنسا هي سادس اقتصاد من مستوى العالم، ولها مصالح كثيرة، وذات تأثير في دول عربية وأفريقية عديدة، بالإضافة إلى الحدود الممتدة حول العالم كبقايا المستعمرات القديمة. ولذلك يؤثر تغيير الإدارة الفرنسية على دول الشرق الأوسط، كما هو الحال بالنسبة لتغيير الإدارات في الولايات المتحدة أو بريطانيا أو ألمانيا.

صحيحٌ أنّ قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ليست من أولويات ماكرون، فالمصالح العسكرية والاقتصادية هي الأساس في التعامل مع دول الشرق الأوسط، لكن بشكل عام، فوز ماكرون أفضل من فوز مرشّحة اليمين المتطرّف، فاليمين أكثر عدوانية للعرب والمسلمين، بالإضافة إلى دعمه الصريح الديكتاتوريات الشرقية. وبشكل عام، يدعم اليمين بعضه بعضاً بشكل إيجابي أو سلبي، فاليمين القومي أو الرأسمالي يدعم بعضه بعضاً بشكل مباشر، أما أطراف اليمين أو الشعبوية المتقابلة فيدعمون بعضهم بشكل غير مباشر، عن طريق تغذية الكراهية ضد الآخر، مثل اليمين الديني الذي يستغلّ الخطاب المتطرّف اليميني الأوروبي والعكس، أو اليمين اليسار الذي يستغل جموح أقصى اليمين، ويقدّم خطاباً أكثر شعبوية.

ويتوقع كثيرون أنّ فترة حكم ماكرون الثانية ستكون أقل استقراراً عن سابقتها، لكن ملاحظ ومعروف أيضاً أنّ تغيير رأس السلطة ليس مشكلة كبيرة في الدول ذات الديمقراطيات الراسخة، فتداول السلطة وتنافس الأحزاب على السلطة أمر معتاد لا يؤدّي إلى هدم الدولة كما يزعمون في بلادنا. ولافتٌ أيضاً أنّ أحزاب المعارضة تدعمها «الدولة»، فأحزاب المعارضة جزء من النظام السياسي للدولة، ولا يجري اعتبارها أعداء للوطن كما يحدث في بلادنا العربية، ولذلك هناك نسبة على الأحزاب تخطيها في الانتخابات، حتى تستطيع الحصول على دعم من الدولة لتغطية نفقاتها وسداد رواتب الموظفين ومصروفات الدعاية.

(ناشط مصري)

الاستثناء الأميركي وفيدرالية الأمر الواقع

سميرة المسالمة

فتح القرار الأميركي المتضمن الموافقة على السماح بأنشطة استثمارية في مناطق من الشمال السوري في 12 قطاعاً حيوياً، من دون أن تخضع لعقوبات، المجال لنقاشات كثيرة حول الرسائل السياسية والاقتصادية والأمنية التي يحملها مضمون القرار، ومكان تنفيذه، وكذلك أفق ما يستوجبه مثل هذا القرار من تغييرات في بنية النظام السياسي الاقتصادي، ولا تنتهي عند تفسيره السياسي، بأنه تعامل أميركي مع فيدرالية الأمر الواقع، وإنما يمكن أن يكون سبباً في وضع حد للخلاف التركي - الكردي من منظور المصالح المتبادلة، للاستفادة من القرار باتجاهات سياسية وعسكرية واقتصادية ومجتمعية، وأيضاً لإجبار النظام على إعادة قراءة مسار التسويات المقبلة في ظل توسيع هامش الحريات الاقتصادية التي يعنيها ويستهدفها القرار.

من هنا تكمن أهمية العودة إلى الحوار بين القوى والشخصيات السورية الذي جرى نهاية الأسبوع 13 و14 مايو/ أيار في استوكهولم بشأن مستقبل النظام السياسي في سورية، للتأسيس لإجماعات وطنية حول الشكل الأمثل للنظام، ومدى قدرته على معالجة واقع مناطق سورية، وفقاً لاحتياجاتها المختلفة، فذلك هو المدخل الذي يسهم في معرفة التحدّيات الحقيقية التي تواجهنا على هذا الصعيد، وضمن الخيارات المطروحة كان لنظام «اللامركزية» حظّه الوافر في النقاشات التي كان القاسم المشترك بين المشاركين هو ضرورة الا نعيد إنتاج النظام المركزي الحالي للتداول.

والأساس عندي هو تحديد (وضبط) المعنى، أو المقصد، من أي طرح يقدّم، سواء تحت مسمّى اللامركزية أو كما طرحته في أكثر من مقال سابق بتسميته الصريحة «الفيدرالية»، منعاً للتلاعب، والمخاتلة، وتلك هي وظيفة الدستور، أو النصوص الدستورية، بالرغم من أن المصطلحات تخضع دائماً لتوظيفات سياسية متباينة، تبعاً لطبيعة النظام الحاكم، ومدى تمثله قضايا المواطنين، وللفيدرالية (أو اللامركزية) التي تطرح كخيار ملائما لسورية ما بعد الحرب إيجابيات وسلبيات، كأيّ نظام آخر، لا يخيف لعنة زوال سورية ما بعد الحرب وليست لعنة زوال إسرائيل في الارتياح الداخلي، وعند ضعف التعاطي معه فقط، ولهذا علّت عنده لغة القلق.

... للمرّة الأولى منذ تاريخ تأسيس الدولة العبرية، يشعر القادة الإسرائيليون بخطر الوجود، وبأنّ لعنة العقد الثامن قاب قوسين من التحقق، رغم مناورة «مركبات النار» التي تجريها لبناء ثقة بدا الشعب يفقدها بجيش دفاعه. هذا ما يضع الوجود الإسرائيلي أمام تحدٍّ حقيقي، منه ظهور أزمة الثقة التي يعيشها الإسرائيلي في ظل انشغال الغرب بمحاربة روسيا في أوكرانيا ... أمام كل هذا الخوف، كان اغتيال الشهيدة التي لن تكون الأخيرة، لأنّ مسيرة الاستقلال والتحرّر دائماً مرتبطة بالدم.

(كاتب لبناني)

> تعامل القرار الأميركي مع بدهية أن الشمال منفصلٌ عن باقي أجزاء سورية التي يهيمن عليها النظام

التعامل مع كامل أجزائها بالقوانين ذاتها، وبالتالي بالعقوبات ذاتها، حسب ما يعنيه بيان وزارة خارجية النظام الذي اعتبره «مؤامرة وطالب المواطنين في الشمال السوري بإسقاطها»، أو بمعنى آخر التساوي مع مناطق النظام في تحمّل أعباء الحرب التي خاضها النظام ذاته ضد السوريين في الشمال المستهدف بالقرار.

ويعني هذا أن القرار يضعنا من جديد أمام قراءاتٍ مختلفة تبدأ من تفسيره الاقتصادي، ولا تنتهي عند تفسيره السياسي، بأنه تعامل أميركي مع فيدرالية الأمر الواقع، وإنما يمكن أن يكون سبباً في وضع حد للخلاف التركي - الكردي من منظور المصالح المتبادلة، للاستفادة من القرار باتجاهات سياسية وعسكرية واقتصادية ومجتمعية، وأيضاً لإجبار النظام على إعادة قراءة مسار التسويات المقبلة في ظل توسيع هامش الحريات الاقتصادية التي يعنيها ويستهدفها القرار.

من هنا تكمن أهمية العودة إلى الحوار بين القوى والشخصيات السورية الذي جرى نهاية الأسبوع 13 و14 مايو/ أيار في استوكهولم بشأن مستقبل النظام السياسي في سورية، للتأسيس لإجماعات وطنية حول الشكل الأمثل للنظام، ومدى قدرته على معالجة واقع مناطق سورية، وفقاً لاحتياجاتها المختلفة، فذلك هو المدخل الذي يسهم في معرفة التحدّيات الحقيقية التي تواجهنا على هذا الصعيد، وضمن الخيارات المطروحة كان لنظام «اللامركزية» حظّه الوافر في النقاشات التي كان القاسم المشترك بين المشاركين هو ضرورة الا نعيد إنتاج النظام المركزي الحالي للتداول.

والأساس عندي هو تحديد (وضبط) المعنى، أو المقصد، من أي طرح يقدّم، سواء تحت مسمّى اللامركزية أو كما طرحته في أكثر من مقال سابق بتسميته الصريحة «الفيدرالية»، منعاً للتلاعب، والمخاتلة، وتلك هي وظيفة الدستور، أو النصوص الدستورية، بالرغم من أن المصطلحات تخضع دائماً لتوظيفات سياسية متباينة، تبعاً لطبيعة النظام الحاكم، ومدى تمثله قضايا المواطنين، وللفيدرالية (أو اللامركزية) التي تطرح كخيار ملائما لسورية ما بعد الحرب إيجابيات وسلبيات، كأيّ نظام آخر، لا يخيف لعنة زوال سورية ما بعد الحرب وليست لعنة زوال إسرائيل في الارتياح الداخلي، وعند ضعف التعاطي معه فقط، ولهذا علّت عنده لغة القلق.

... للمرّة الأولى منذ تاريخ تأسيس الدولة العبرية، يشعر القادة الإسرائيليون بخطر الوجود، وبأنّ لعنة العقد الثامن قاب قوسين من التحقق، رغم مناورة «مركبات النار» التي تجريها لبناء ثقة بدا الشعب يفقدها بجيش دفاعه. هذا ما يضع الوجود الإسرائيلي أمام تحدٍّ حقيقي، منه ظهور أزمة الثقة التي يعيشها الإسرائيلي في ظل انشغال الغرب بمحاربة روسيا في أوكرانيا ... أمام كل هذا الخوف، كان اغتيال الشهيدة التي لن تكون الأخيرة، لأنّ مسيرة الاستقلال والتحرّر دائماً مرتبطة بالدم.

(كاتب لبناني)

> تعامل القرار الأميركي مع بدهية أن الشمال منفصلٌ عن باقي أجزاء سورية التي يهيمن عليها النظام

سلطة. ولعلّ من المفيد التذكير أن البلدان الكبيرة والقوية، السائدة في العالم، تتبنّى النظام الفيدرالي، وهذا ينطبق على الولايات المتحدة وروسيا وألمانيا والنمسا، والبلدان الفدرالية تبدو أكثر وحدة، وعصية على التجزئة، من البلدان التي تتبنّى المركزية، وهذا ما ثبت في التجربة. ومثلا لو أن السودان يتبنّى نظام الفيدرالية لما تعرّض للاهتزاز وخروج جزء من أرضه ومجتمعه عنه.

والفدرالية (أو اللامركزية) المطروحة للنقاش لا تعني مجرّد تقسيمات إدارية، أو شكلية، أو مجرّد وسيلة لتعزيز هيمنة المركز، وإنما هي تعني أساسا المشاركة في الحكم، أو تقاسم السلطة، بين المركز والأطراف، أي بين السلطة المركزية والسلطات الفرعية، كما يعني ذلك الإنصاف في تقاسم الموارد، والمشاركة في تقرير السياسات وتحديد الخيارات.

وتعد حقوق المواطنة الفردية والجماعية، والمقصود هنا المواطن الفرد، الحرّ، والمستقل، والمتساوي مع غيره، هي أحد أساسيات النظام الفيدرالي، لأنه من دونه يصبح ذلك النظام بمثابة سلطة مركزية، سواء كانت واحدة، أو كانت تمثل عدّة مراكز قوى سلطوية. ويمكن التأكيد أنه لا معنى أيضا لنظام فدرالي لا تتمثل عبره جموع المواطنين، بكل انتماءاتهم، والأحزاب تخطيها في الانتخابات، حتى ومع تنوعهم، لأن النظام الفيدرالي القائم على الإقصاء لأي سبب يحمل بذور ضعفه وانهياره، ومعنى التمثيل هنا على الصعيدين المحلي والعام.

صحيحٌ أن القرار الأميركي تعامل مع بدهية أنّ الشمال منفصلٌ عن باقي أجزاء سورية التي يهيمن عليها النظام، لكن هذا لا يعني بالضرورة أنه تشجيعٌ على الانفصال، بقدر ما يمكن أن يكون القرار للحضّ على تسريع خطا التفاوض، لإنتاج نظام سياسي يحافظ على وحدة سورية من جهة، وعلى استقلالية القرار المناطقي التنموي من جهة مقابلة، وليس أنسب من الفيدرالية لتكون محلّ نقاش جادّ بين السوريين أفراداً وجماعات، وعلى طاولة تفاوض اللجنة الدستورية بعيداً عن الاتهامات المسبقة، والتأويلات المجحفة للمصطلح، والقياس على التجارب الناجحة لبلدان اختبرها السوريون في أزمات لجوئهم المرؤعة.

(كاتبة وإعلامية سورية)

اغتيال الصوت... ولعنة إسرائيل

جبرار دبب

نقلت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية عن مسؤول عسكري إسرائيلي قوله إنه «لا يمكن استبعاد أن تكون الرصاصة التي قتلت مراسلة الجزيرة شيرين أبو عاقلة صادرة من الجانب الإسرائيلي». وذكرت «واشنطن بوست» أنّ جيش الاحتلال يحقق في اتهام أحد الجنود بقتل شيرين في أثناء تغطيتها اقتحام العدو مخيم جنين، لتكون واحدة من قافلة طويلة من شهداء سقطوا على أرض فلسطين دفاعاً عن قضية هي الأطول في التاريخ التي تحاكي قضية استيطان، وتهجير شعب والتنكيل به وقتله بدم بارد. اغتالت إسرائيل الكلمة الحرّة عمداً، علّ بذلك يسكت صوت ارتفع ليخبر العالم عن أفعال ذلك العدو الوحشية، والذي بات يؤرّق مضاجع قادتها، ويرسم في أذهانهم صورة خراب الهيكل وتشتتت اليهود من الإمبراطورية الرومانية. وعقدة زوال إسرائيل ليست جديدة، بل قديمة في الفكر اليهودي، إذ أبدى رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، إيهود باراك، مخاوفه من قرب زوال إسرائيل قبل حلول الذكرى الـ80 سنة لتأسيسها، مستشهداً في ذلك بـ«التاريخ اليهودي الذي يفيد بأنه لم تعمّر لليهود دولة أكثر من 80 سنة إلا في فترتي الملك داود والحشمونائيين، وكلتاهما كانت بداية تفككهما في العقد الثامن».

تجربة الدولة العبرية الصهيونية الحالية هي الثالثة، وهي حالياً في عقدها الثامن، ولهذا يخشى القيمون الصهاينة أن تنزل بدولتهم لعنة العقد الثامن كما نزلت بسابقاتها. ولم تكن ولادة تلك الدولة الصمود. ولهذا ترى زعاماتٍ فيه تطرح اليوم قضية الوجود، ولعنة الزوال نتيجة اغتصابها أرض فلسطين بسبب أعمال إرهابية مارستها العصابات الصهيونية زمن الانتداب البريطاني على المنطقة، ونالت بعدها قراراً أممياً تحت رقم 181، يكرّس وجود تلك الدولة.

وقد خاضت الدولة العبرية حروباً مع محيطها، وعمدت إلى تحسين صورتها مع الدول العربية، إذ أبرمت اتفاقيات سلام مع ذلك بمنحها ثقة الوجود لشعبها الذي بدأ يفقدها، في ظل إرادة شعب فلسطيني يأبى الاستسلام، ولهذا تراه لا يوفر وسيلةً في القول أو الفعل إلا ويستخدمه للدفاع عن حقوقه المسلوبة.

في سياق تثبيت الثقة عند الإسرائيلي، ذكرت وسائله الإعلامية أن الجيش الإسرائيلي أوصى بعدم الذهاب إلى عملية في غزة، وبل بالبدء في المناورة الأكبر في تاريخه واسمها «مركبات النار». واوضح المراسل العسكري لموقع واللا العبري أنّ «مناورة هيئة الأركان العامة الكبيرة التي تم تأجيلها العام الماضي بسبب عملية حارس الأسوار بدأت، وهي ستحاكي حرباً طويلة وعلى أكثر من جبهة».

تحتاج إسرائيل إلى مناورة كهذه، لن تضم إليها فقط هيئة الأركان، بل ستمتد لتشمل جميع القيادات والأذرع والأقسام في مؤسسات الجيش لديها، إنها بحاجة إليها كي ترسّخ الثقة عند شعبها الذي بات يعيش قلق الوجود في كلّ لحظة، وداخل كل منطقة من الأراضي المحتلة. لهذا تراه مرتبكاً في تعامله مع العمليات الفدائية التي ينفّذها فلسطينيون في الضفة الغربية، واغتيال الصحافية دليل على ارتباك إسرائيل وعدم قدرتها على ضبط الكلمة الحرّة أمام الرأي العام الدولي.

لم يحقق الإسرائيلي من عملية «حارس الأسوار» انتصاراً ميدانياً يذكر، ولم يستطع القضاء على قدرة المقاومة على الصمود. ولهذا ترى زعاماتٍ فيه تطرح اليوم قضية الوجود، ولعنة الزوال في بداية العقد الثامن للدولة العبرية، مستذكرين تاريخهم، رابطين ما يجري في الداخل والخارج بأنه من علامات السقوط.

بات العدو الإسرائيلي يدرك أنّ معادلة الردع والرعب اليوم أقرب إلى حدود أمنه

بات العدو الإسرائيلي يدرك أنّ معادلة الردع والرعب اليوم أقرب إلى حدود أمنه

كاريكاتير

عماد حجاج

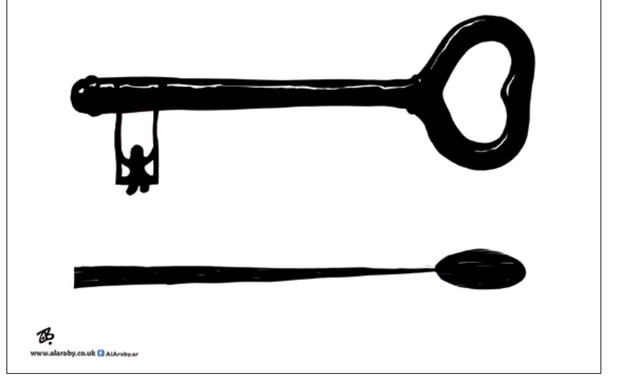

معركة التحقيق في الجريمة

معن البياري

لم يحدّد مجلس الأمن الجهة المنوط بها إنجاز «تحقيق فوري وشامل وشفّاف وحيادي» في جريمة قتل شيرين أبو عاقلة، في بيانه الذي شدّد، أول من أمس، على «ضرورة محاسبة منفذ عملية القتل أو منفّذيه». وبدا أن المجلس تفادى التأشير إلى هيئة تحقيق دولية (أممية؟) في الواقعة، ينتهي عملها بمحاكمةٍ دوليةٍ لمرتكبي الجريمة. وقد عكس هذا ما كانت عليه بيانات الشجب التي صدرت عن دولٍ بلا عدد نددت بالحادثة المروّعة، وغالبا بلغة عالية الغضب، نأت، في الوقت نفسه، عن المطالبة بأن تحدّد جهة قضاء دولية القصاص من القاتل ومسؤوليه، على ما فعل الاتحاد الأوروبي الذي طالب بتحقيقٍ «معمّق ومستقلّ في أسرع وقت». وكذا الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيرس، الذي طالب المتحدّث باسمه بتحقيق «عاجل»، وبدا كأن ثمّة إجماعا على الحذر من الإتيان على أن يكون التحقيق المشدّد عليه، والمقرون بالعبارات الساخطة، ذا صفةٍ دوليةٍ، على غير تبنّي المجموعة العربية في الأمم المتحدة إعلانا طالب بتحقيقٍ «دولي مستقلّ»، وعلى غير ما جهرت به هيئاتٌ ومنظماتٌ مدنيةٌ كبرى، معنيةٌ بحماية الصحافيين وحقوق الإنسان والقانون الإنساني، من قبيل «هيومان رايتس ووتش» التي قالت بضرورة تحقيق المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في الجرائم المرتكبة في فلسطين، بالنظر إلى أن «وعود إسرائيل بالتحقيق في مقتل أبو عاقلة فارغة». وكذلك فعلت «مراسلون بلا حدود» التي شدّدت على «تحقيق دولي مستقل في أسرع وقت».

ولئن يتبدّى، من غير عناء، أن الذهاب إلى تحقيق دولي في جريمة الأربعاء الماضي لن يقيّض له بلوغ مراده، فإن هذا لا يجوز أن يثني المطالبين به عن الإلحاح عليه بلا توقف، مقرونا بالدواعي التي تقتضيه، وفي مقدّمتها أرشيف إسرائيل المثقل بالمراوغات التي تحترفها، كما يدلّ عليها سجلٌّ مشهود. ولمّا كانت السلطة الفلسطينية ماضيةً، حاليا، في تحقيقها الخاص في عملية الإعدام الشنيعة التي قضت فيها شيرين، فإنها مطالبةٌ، في الوقت نفسه، بأن تتهيأ لمواجهة حملةٍ دعائية من دولة الاحتلال، من المرجّح أن تسندها دوائر أميركية رسمية، تبخّس من صدقية نتائج التحقيق الفلسطيني التي لا يضرب واحدُنا الودع لو حدّس أنها ستتوجه باتهام إلى الجيش الإسرائيلي، وأنها ستؤشّر إلى مسؤولية قياداته والمستوى السياسي في حكومة الدولة العبرية عن الجريمة. وهنا، نصير أمام معركةٍ من نوع خاص، من عناوينها الزعم أن الجانب الفلسطيني أجاز لنفسه الخلوص إلى النتائج التي يُريد، وكان عليه أن يستجيب لمط

في الثورة السودانية ومآلاتها: مخاطر الفشل وفرص الانطلاق

عبد الوهاب الأفندي

دخل الوضع السياسي في السودان مرحلة حرجة من «الانسداد الانفجاري»، بحيث أصبح الخيار أقرب إلى المفاضلة بين إعادة تدوير النظام السابق في صورة محدثة، أو الانهيار الكامل للدولة، وكلاهما كارثة. ولا يبدو أن بقايا النظام القديم يُسدون إلى أنفسهم أو البلاد معروفاً بمحاولة إيهام الناس بقدرتهم على العودة إلى الحكم، مع ترديد خطابهم المعهود نفسه الذي أودى بهم إلى التهلكة. نعم، إنه ليس بالإمكان منع من شاء عرض بضاعته في سوق السياسة، ولكن ليس من الحكمة عرض بضاعةٍ كاسدةٍ عيوبها بيّنة للجميع، وفي المغلف نفسه، وانتظار رواجها. ولا فائدة تُرجى من دور متجدّد لمن كانوا السبب في إفلاس النظام المنتهية صلاحيته وسقوطه إلا في إطار نقد ذاتي وتوجه تصالحي نحو القوى الأخرى، ومحاولةٍ لتوحيد الجهود من أجل الإصلاح. وصحيحٌ أن الأخطاء القاتلة لمن قادوا الانتقال بعيون مغمضة كانت بدورها فاجعة، ولكن لو كانت المتاجرة بعيوب الآخرين ذات جدوى لما نفد رصيد الانتقاليين بهذه السرعة، لأن عيوب نظام الإنقاذ ومعايبه تكفي لقرون تالية. لكن الشعب لا يستطيع أن يأكل مناحات التأسف على أخطاء معايب أمةٍ خلت، وإنما يريد إنجازاتٍ حالية. وعلى كلٍّ، كلّف الانتقاليون أنفسهم شططاً، حين وضعوا على عاتقهم إيجاد حلول لمشكلات البلاد، في حين أنّ مهمة كل انتقال هي تحديداً ما يشير إليه الاسم: ترتيب الأمور لنقل السلطة إلى حكومة منتخبة. وهذا يعني إطلاق الحريات السياسية والإعلامية، وضع قانون انتخابي، تشكيل لجنة انتخابات مؤهلة ومقبولة شعبياً، وإيجاد توافق بين القوى السياسية على مبادئ سياسية ودستورية تمهد للانتقال، ثم إجراء الانتخابات تحت إشراف دولي. ولكن الانتقاليين تركوا هذه المهام المركزية، ونصّبوا أنفسهم بمثابة حكام منتخبين، وكلفوا أنفسهم ما لا يطيقون، ففشلوا.

وقد انتقدت ثورة ديسمبر 2018 السودانية بما انتقدت به انتفاضات الربيع العربي التي نجحت جزئياً في إسقاط الأنظمة المجاورة، بأن نقطة قوة هذه الثورات (وضعفها في الوقت نفسه) تمثلت في أن اتساع المشاركة الشعبية فيها صاحبته ضبابية القيادة («عدم نخبويتها» بحسب تعبير عزمي بشارة). وقد استخدم آصف بيات مصطلح «الثورإصلاحية» (refolution) لوصف هذه الظاهرة، كونها تجمع بين الثورة والإصلاح. ويضيف بشارة أن هذه الثورات كانت تطالب الأنظمة بإصلاح نفسها، في حين أن الثورات هي التي تقوم بالتغيير. ويعرّف بشارة الثورة بأنها «تحرّك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة». بمعنى آخر، تهدف الثورة إلى إيجاد شرعيةٍ جديدةٍ محلّ الشرعية القائمة. وبينما يفرّق بشارة بين الثورة (تحرّك واسع من خارج النظام) والانقلاب (تغيير فوقي غالباً من داخل النظام)، والإصلاح (تغييرات داخلية في بنية النظام مع الاحتفاظ بأسسه العامة)، إلّا أنّ الواقع يشير إلى تداخل هذه النماذج في التغيير، فقد يتحوّل الانقلاب إلى ثورة، والثورة إلى إصلاح، وبالعكس.

على كلّ، لا يمكن أن يتم التغيير السلمي للسلطة (في أعقاب الثورات أو بدونها) بدون تعاون قطاعاتٍ من السلطة القائمة، وفي مقدمتها الجيش والقوى الأمنية. ذلك أنّ البديل في الغالب يكون الحرب الأهلية، أو العنف أحادي الجانب.

من جهة أخرى، كانت ثورة ديسمبر أيضاً امتداداً لثوراتٍ سودانية سابقة (1964، 1985)، جسّدت هذا التداخل بين الإصلاحية والثورية والانقلاب. ففي أكتوبر/ تشرين الأول 1964، حلّ الفريق إبراهيم عبود بنفسه (بضغط من ضباط من الرتب المتوسطة) المجلس العسكري الحاكم، وتكليف حكومة مدنية انتقالية، بينما احتفظ هو بالرئاسة، قبل أن يدفعه تجدد الاحتجاجات إلى الاستقالة بعد أسبوعين. أما في إبريل/ نيسان عام 1985، فقد بادرت قيادة الجيش بإقالة الرئيس الأسبق جعفر النميري استباقاً لعودته من رحلة إلى الولايات المتحدة، وتشكيل مجلس عسكري حاكم، قبل أن تبدأ المفاوضات مع قيادات الانتفاضة المدنية لتشكيل حكومة مدنية. وفي المقابل، شهد أبريل/ نيسان 2019 وضعاً أكثر تعقيداً، بدأ بقرار القوات المسلحة إقالة الرئيس البشير وبداية مفاوضات مع القوى المدنية، وصلت إلى طريق مسدود، وأعقبها فضّ الاعتصام المدني بالقوة، قبل أن تعود المفاوضات بوساطة خارجية لتُفضي إلى حكومة الشراكة. ويمكن أن يقال إن الانقلاب العسكري لم يقع في 25 أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي، بل بالفعل في الثالث من يونيو/ حزيران 2019، وأن ما سمّيت بالفترة الانتقالية كانت امتداداً لذلك الانقلاب. (وكنا قد فصلنا في مقالة نشرت على صفحات «العربي الجديد» قبل عام بالضبط من الانقلاب تذكر فيه أن الانقلاب أصبح واقعاً)، فلجأ القوم إلى الإنكار حتى وقعت الواقعة. ولو سمعوا النذير وقتها لكان خيراً لهم.

الفرق بين انقلابات عامي 1964 و1985 وانقلاب 25 أكتوبر (2021) تركز في زهد العسكر في السلطة في السابق، وتناغمهم مع مطالب المدنيين، إضافة إلى عدم وجود توجّه بين المدنيين إلى الثأر أو المساءلة الجنائية ضد العسكريين (أو مبرّرات قوية لذلك).

بصورة أعم، الثورات بمعناها المعاصر هي نتاج الحداثة، كما يؤكّد بشارة أيضاً، حيث إنها تخالف توقعات التقليديين من أرسطو وابن خلدون ومن بعدهم، حول أنها مجرّد دورات متشابهة في تغيير الحكم (والدول عند ابن خلدون)، فالثورات الحديثة تدّعي أنها تأتي بما لم تستطعه الأوائل من إيجاد واقع جديد تماماً، وتخطّي الماضي السياسي والاجتماعي والاقتصادي بمجمله. وينطبق الأمر نفسه على ما تسمى الثورات العلمية (مثل الثورة الكوبرنيكية في الفلك، أو الثورات العلمية في الفيزياء وعلوم الأحياء وحتى العلوم الاجتماعية)، أو الثورات الاجتماعية - الاقتصادية (مثل الثورة الصناعية والثورات التقنية المتتابعة، أو الثورة النسوية، إلخ.). فهنا أيضا، يجري تجاوز «البرادايمات» (النماذج) القديمة إلى أطر جديدة للمعرفة أو الممارسات الاجتماعية والاقتصادية (أو هكذا يدّعى).

لا ينفي هذا أن الثورات السياسية هي عرض لفشل النظم القائمة وانهيارها، وبداية مرحلة اضطراب وعنف وفراغ مؤسسي، قد تنتج عنه معاناة واسعة. وهي بهذا تختلف عن الثورات العلمية والاجتماعية، التي تبني على ما سبق، كما تختلف عن عمليات الإصلاح، التي ميزت عديدا من مسارات دول شمال أوروبا، وإلى حد ما، بريطانيا والولايات المتحدة، فرغم أن بريطانيا شهدت عدة «ثورات»، بدءاً من «الماغنا كارتا» في عام 1215، والحرب الأهلية في منتصف القرن السابع عشر، وأخيراً ما سمّيت «الثورة المجيدة» (1688)، إلا أن هذه الثورات كانت في معظمها «إصلاحية» (خصوصاً الأخيرة)، احتفظت بالمؤسّسات (مثل الملكية والبرلمان، أو استعادتها بعد الحرب الأهلية). بالقدر نفسه، فإن الولايات المتحدة، رغم ثورتها المشهورة ضد الحكم البريطاني، من تولى كبرها أصلاً كان قطاعاً من النخبة الإنكليزية الحاكمة في البر الأميركي، وحافظت على القيم السائدة. وحتى عندما تفجّرت الحرب الأهلية في القرن التاسع عشر، فإن مؤسسات الدولة ظلت تعمل بدون انقطاع. لهذا، ما تزال هذه الدول نموذجاً في الاستقرار والقدرة على التأقلم مع التطورات الجديدة بسلاسة كبيرة، وكذلك الريادة في قيادة التحولات.

وعليه، ما شهدته بلدان العالم الثالث عامة، وعالمنا العربي خاصة، من تمجيد للثورات (إلى درجة أننا نشهد سجالات لا تنقطع حول تصنيف ما حدث ويحدث في مصر والسودان وتونس بأنه انقلاب (مذموم) أو ثورة، «مجيدة» بلا شك)، هو نتاج من التأثر بالفكر الماركسي الذي يرى الثورات غاية في نفسها. جاء تمجيد الثورات كذلك بربطها بمقاومة الاستعمار. ولكن هنا مربط الفرس، فإن الحالة الاستعمارية، أو وجود أنظمة هي أشبه بالاستعمار، هي مرضيةٌ تجعل من الثورات أهون الشرّين، مثل العمليات الجراحية الكبرى. والأفضل بالطبع وجود أنظمة «صحية» قادرة على الاستجابة للمتغيرات، والتجاوب مع مطالب المواطنين الملحّة. حينها لا تكون حاجة إلى الثورات. ولا يمكن أن تكون هناك عمليات جراحية أبدية، كما ادّعى ويدّعي أنصار «الثورة المستمرة» من ماويين وغيرهم.

أما إذا فشلت الأنظمة، فإن الثورات الواعية (والبعيدة عن الأدلجة التبسيطية) يجب أن تتجنّب ما أمكن العنف الواسع، وتتوسّل التوجه «الثور- إصلاحي»، وتجتهد في توحيد أوسع قطاعاتٍ من الكيان السياسي عن الإصلاحات للمصلحة العامة ومصلحة الغالبية. وفي حالة نجاحها، تسعى إلى الاحتراز ضد العشوائية والفوضى، تجنّب الممارسات الإقصائية، وما تستدعيه من قمع واقتتال قد يعيد انتاج نظام الاستبداد، أو يجعله أكثر جاذبيةً من الوضع «الثوري».

وهنا أختلف مع انتقاد آصف بيات للثورات العربية، لأنها مكّنت من سمّاهم «المتسلقين» من الصعود إلى السلطة. وهو يعني هنا الأحزاب السياسية التي لم تشارك كلها بفعالية في الثورة، ولكنها استغلتها للفوز انتخابياً، فهو يرى الثورة بمفهومها اللينيني (أو الناصري على الأقل)، يتولى فيها من يفجّر «الثورة» الحكم. لكن الثورات الديمقراطية بطبيعتها تهتم بإسقاط الحكم الاستبدادي، وإعادة السلطة إلى الشعب لينتخب ممثليه بحرية. وهذا ما حدث في أوروبا الشرقية وغيرها. ولا يمكن اعتبار من اختارهم الشعب في انتخاباتٍ نزيهةٍ «متسلقين»، خصوصا إذا كانوا أيضاً ممن شاركوا في الثورة، وكانت معارضتهم الاستبداد سابقة على الآخرين.

> يجب أن تتضافر القوى المدنية على مشروع انتقال ديمقراطي حقيقي بمشاركة الجميع، الأولوية فيه لكفالة حقوق المعارضين، وحقوق المواطن العادي
>
> لا يبدو أن بقايا النظام القديم يُسدون إلى أنفسهم أو البلاد معروفاً بمحاولة إيهام الناس بقدرتهم على العودة إلى الحكم

وهذا يعيدنا إلى الوضع السوداني الراهن وتعقيداته، خصوصا من جهة التعامل مع إرث النظام السابق الإشكالي نتيجة هيمنته الطويلة المنفردة على الدولة، ما أثر على مؤسساتها، خصوصا الجيش. هذا مع وجود عدد كبير من المليشيات المسلحة، أبرزها قوات الدعم السريع التي تحوّلت إلى جيش موازٍ ذي طابع قبلي. يضاف إلى ذلك عدم زهد المكون العسكري (بشقيه) في السلطة، خصوصا في غياب توافق على تسوية مسألة العدالة الانتقالية والمساءلة على جرائم ارتكبت في حروب البلاد المختلفة، بل وحتى بعد الثورة.

إلا أن التعامل مع هذا الوضع لا يمكن أن يحدُث عبر ثورة «لينينية»، أي تدبير «انقلاب» يستولي على السلطة بالقوة لصالح فصيل أو فصائل سياسية بعينها، واستخدام العنف والإقصاء لإعادة تشكيل مؤسسات الدولة. فهذا يؤدّي إلى جراحةٍ هي أشبه بعمل الجزار، ويدمر المؤسسات التي تحتاج عقوداً لبنائها. فلا بد أن يكون التعامل معها بحذر. معظم الدول المستقلة في العالم العربي وأفريقيا مثلاً ورثت مؤسسات الدولة من الحقبة الاستعمارية، بما فيها البيروقراطية والجيش، وفي حالة السودان، بما فيها الدستور. وقد كانت قيادات الاستقلال من الحكمة بحيث حافظت على هذا الإرث، وطوّرته، ولم تبادر إلى إهداره بدعوى «تفكيكه». وعندما قامت محاولات في هذا الاتجاه في الفترة الأولى من ثورة أكتوبر (إبّان هيمنة اليسار)، ثم في الحقبة الأولى لنظام النميري، فإن نتائج كارثية تبعت، ما تزال البلاد تعاني من عقابيلها. وبالقدر نفسه، كانت المحاولات العجلى والاعتباطية لإعادة صياغة البيروقراطية السودانية، بما فيها المؤسسات الصحية والتعليمية، كارثية على البلاد، وأشبه بقيام ركاب سفينة بخرقها وإزالة بعض ألواحها وهم على ظهرها. وقد شهدنا ونشهد نتائج مدمّرة، خصوصا في الجامعات الحكومية التي ظلت عملياً مغلقة خلال السنوات الثلاث الماضية، والمؤسسات الاقتصادية التي خربت.

وإذا كان للانقلاب الأخير (أكتوبر 2021) فائدة، فإنه أزال ورقة التوت المدنية التي كان يتستر بها، وكشف أكذوبة وجود حكم «مدني». وعلى كلّ فإن «مدنية» الحكم لا معنى لها إن لم يكن ديمقراطياً، فما أكثر الدكتاتوريات المدنية في منطقتنا! فالأولوية في الثورة الديمقراطية الحقيقية يجب أن تكون لتصميم نظام الحكم الديمقراطي، الذي يجب أن يفترض مصمّموه أنهم سيكونون في المعارضة، وهو احتمالٌ واردٌ في أي نظام ديمقراطي. وعليه، يجب أن تتضافر القوى المدنية على مشروع انتقال ديمقراطي حقيقي بمشاركة الجميع، تكون الأولوية فيه لكفالة حقوق المعارضين، وحقوق المواطن العادي، وتحصينهما، بحيث لا يضارّ الإنسان، سواءً أكان في الحكم أم المعارضة. وهذا خيار يحتاج إلى قدر من الأريحية، والتزام حقيقي بالديمقراطية، والتخلي عن المكاسب قصيرة النظر، وفوق ذلك وقبله، الكثير من العقلانية والتفكير الخلاق. وهذا يتطلب التوافق بين القوى السياسية في السودان على حكومةٍ توافقية، تكون أولوياتها، فوق معالجة الأزمات المعيشية الملحّة، استكمال مهام المرحلة الانتقالية التي فصلنا أعلاه، وتنظيم الانتخابات. وهذا يعني البعد عن التمترس الحالي في المواقف، حيث كل حزب بما لديهم فرحون، فإذا كان هنا شيء مشترك بين الفرقاء السياسيين الحاليين، فهي أنهم جميعاً على خطأ.

في ظل ما نشهده اليوم من استقطاب وتصلب، فإنّ السوابق ترجّح وجود طريقين للانفراج. الأول، أن تبادر القوى الفاعلة، سواءً الحكم أو المعارضة تجاه الآخرين، ما يتيح للأطراف التحكّم في المسار السياسي عبر تفاهم مقبول للأطراف ذات المصلحة. والثاني، الاستمرار في التصلّب إلى أن تحدُث كارثة (كما كان الحال عند كارثة فض الاعتصام أمام القيادة العامة للقوات المسلحة في يونيو/ حزيران 2019)، فتتجه الأطراف إلى التعامل معها مكرهة. وبالطبع، الأفضل هو التصرّف طواعية، وبوعي، لا أن تدفع دفعاً وتحشر في زاوية. الأفضل كذلك أن يبادر الفرقاء السودانيون إلى مقترحاتٍ للحلّ، لا أن ينتظروا وسطاء أجانب. لكن لا ضرر من الوساطة الأجنبية إن تعذّرت المبادرات. ومن المهم أن يتصدّى المعتدلون والعقلاء من كل طرف، خصوصا من أنصار النظام السابق، لكفّ غلواء المقيمين على ضلالهم القديم، وأن تعترف كل الأطراف بأخطائها، وخير الخطّائين التوابون.

(أكاديمي سوداني)

في أجواء الانتخابات الرئاسية الصومالية

صهيب محمود

انتظمت أمس (15 مايو/ أيار 2022) الانتخابات الرئاسية الصومالية؛ وهي الانتخابات الأكثر تعقيداً في التاريخ السياسي الصومالي الحديث، فقد استغرقت في مسار امتد عامين، وهي أضعاف المدة التي يستغرقها إجراء انتخابات أكبر ديمقراطية انتخابية في العالم، الهند، التي يصوّت فيها أكثر من 600 مليون شخص، بينما تقتصر الانتخابات في الحالة الصومالية على تصويت 329 عضواً برلمانياً. ويعود هذا إلى أنها تجري بصورة غير مباشرة، لا يصوت فيها الشعب، بل يختار الرئيسَ البرلمانَ بغرفتيه، مجلسي الشعب (275 عضواً) والشيوخ (54)، وهم أيضاً لا يختارهم الشعب، بل تجري عملية اختيارهم بآليةٍ متشعبةٍ ومعقدة؛ فمجلس الشعب يختاره 27775 مندوباً معيناً من شيوخ العشائر الذين تعيّنهم إدارات الولايات الفيدرالية الصومالية الخمسة (بينهم ممثلون عن صوماليلاند تسجّل أسماؤهم في مقديشو). بينما تعيّن أعضاء مجلس الشيوخ حكومات الولايات الإقليمية، وفي النهاية يحدّد مجموع نواب هذين الغرفتين هوية رئيس البلاد.

ما الجديد في هذه الانتخابات؟ ولماذا استغرقت كل هذا الوقت وهذا القدر من التعقيد؟ ثمة مسائل مترسّبة في الثقافة السياسة الصومالية بعد الحرب وراء هذا الأمر. فالعملية السياسية الصومالية ما بعد الحرب تقوم وفق محاصصة سياسية لتقاسم السلطة تعرف بـ 4,5، ومؤدّاها تقسيم المجتمع الصومالي إلى خمس مجموعات عشائرية، حيث أربع من المجموعات الخمس تعد «عشائر رئيسية»، بينما تشمل المجموعة الخامسة جميع العشائر والمجتمعات الأخرى الباقية، ويحصلون على نصف حصة. وأريد لهذه الصيغة إنهاء الحرب الأهلية وإيجاد توافق سياسي ما، لكنها مثلت استمراراً لحالة الحرب بأشكال وأدوات أخرى، حيث عزّزت من التنافسات العشائرية في السياسة، وأدّت، في أحيان كثيرة، إلى إدامة الصراع من خلال منح أمراء الحرب السابقين مكاناً في السلطة، وترسيخهم أطرافاً شرعية في الحكم. وتلكم النخب السياسية الحالية وشبكات الولاءات الشعائرية والمصالحية المرتبطة بهم سياسياً واقتصادياً هي ما يشكّل المشهد السياسي الصومالي الراهن. وفاقم من حدّة انقساماتها النفوذ الخارجي المتزايد في السنوات الأخيرة. وبالنتيجة، أصبحت العملية السياسية الصومالية سوقاً سياسياً يتسم بفساد مالي ضخم، حيث، على سبيل المثال، أنفق ملايين الدولارات على شراء أصوات المندوبين، وعلى المقاعد البرلمانية في الانتخابات الجارية.

تضافرت مع هذه العوامل رغبة الرئيس الحالي، محمد عبد الله فرماجو، بطرح نموذج انتخابي يؤهله للعودة إلى الحكم، وقفزه، في أحيان كثيرة، عن التوافقات السياسية، وهذا اسم «دلع» للإشارة إلى استمرارية الحرب الأهلية، ما زاد الشروخ السياسية، وكاد بالفعل أن يعيد البلاد إلى المربع الأول، عندما حاول الرئيس تمديد الحكم لنفسه سنتين في إبريل/ نيسان 2021، لكنه واجه معارضة قوية وبيئة مفخّخة كادت أن تفجّر حرباً في العاصمة. وذلك مع أن بعض التفاؤل ساد في أطياف الشعب الصومالي في فترة الرئيس الحالي المبكّرة، مردّه شعور الناس باليأس من مراوحة مربع الدولة الفاشلة عقوداً، واتصاف الرئيس بفسادٍ أقلّ من سابقيه، وخطابه الذي ركز على استعادة هيبة الدولة، وبناء المؤسسات، واتباعه سياسة خارجية أعادت الصومال إلى المسرح الإقليمي، وكانت دولة مستتبعة لبعض دول الإقليم والجوار فترة طويلة، بالإضافة إلى إحراز الرئيس نصراً قانونياً في ملف النزاع البحري مع كينيا أمام محكمة العدلة الدولية، رغم ضغوط تعرّض لها، غير أن البلاد وصلت في فترته إلى حافة الانفجار، وتزايدت الاغتيالات الأمنية والقلاقل السياسية إلى درجة هائلة.

> انتخابات من أجل الانتخابات، وستبقى المشكلات الكبرى التي يعانيها الصومال عالقة

هي إذاً انتخابات من أجل الانتخابات، وستبقى المشكلات الكبرى التي يعانيها الصومال عالقة، مثل مواجهة الجفاف التي تقول بصدده المنظمات الدولية إن أكثر من 3,5 ملايين شخص باتوا في حاجةٍ إلى مساعدات غذائية، وملف الإرهاب الذي صار يتجذّر ويتمدّد، وعملية استكمال بناء المؤسسات، مثل الجيش الوطني والدستور، والمصالحة الوطنية، ونقل البلاد الى نظام الأحزاب والانتخابات المباشرة، وغيرها من تحدّياتٍ كثيرة، ستبقى كلها تراوح في مكانها، وهي ملفاتٌ يتحدّث عنها المتنافسون الحاليون بلغة متطابقة، من دون أن يعنوا أياً من مضامينها.

تبدو العقبات الملحة أمام أي رئيس قادم للصومال هائلة، بينما نخب البلاد السياسية غارقة في تسجيل نقاط في داخل لعبة النظام الانتخابي، من خلال تدجين القاعدة العشائرية ومجموعات المصالح الناخبة بالزبائنية والرشوة، وهو ما يحجب العقبات الحقيقية في البلاد عن أعينهم، بطريقة تجعل الحكومات الصومالية في كل مرة تصرف نصف مدّتها الدستورية في الانشغال بالانتخابات. والحقيقة وراء هذه الثقافة السياسية القادمة من رحم الحرب الأهلية أن الاستقرار السياسي شرط ضروري لعملية استكمال بناء الدولة الصومالية ومؤسّساتها وترسيخ حكمها. فرغم ابتعاد الصومال عن الديكتاتورية، مرّة وإلى الأبد، إلا أنها تثبث، وهذا هو الدرس الملحّ أمام الدول التي بدأت بانتهاج مسار الصومال بإسقاط الديكتاتورية والانجرار في وحل الحروب الأهلية، أن مسار التحوّل من الحرب إلى الديمقراطية طويل، وهي صيرورة شاقة، تحجبها مزالق كثيرة، إذا لم تتعامل النخب السياسية مع تعرّجاتها بحذر ووعي كافيين. وتلكم النخب ما يفتقده الصومال في هذه المرحلة الحرجة والدقيقة من تاريخه.

(كاتب صومالي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير حسام كنفاني ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ الرأي معن البياري ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads